الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات 11ـ27

العدد 06
المجلد 02 السنة 2021

دورالتنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة

The Role of Economic Diversification in Exports Outside Hydrocarbons Developement in Algeria:Successful International Experiences

ط .د عقون سارة
مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة
جامعة العربي التبسي تبسة- الجزائر
saraaggoun456@gmail.com

د. نوفل سمايلي●
مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة
جامعة العربي التبسي-تبسة- الجزائر
nawfel.smaili@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/13 تاريخ القبول: 2021/10/31 تاريخ النشر: 2021/12/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، ولقد تم تسليط الضوء على تجارب بعض الدول الرائدة في التنويع الاقتصادي والتي يمكن للجزائر الإستفادة منها لتحقيق أهدافها في تنمية وتنويع صادراتها خارج المحروقات.

ولقد أصبحت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر من الدول النفطية الأقل تأثرا بأزمات تقلبات الأسعار البترولية وذلك راجع إلى استثمار العوائد النفطية في ظل استراتيجية تنويع اقتصادي فعالة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، الصادرات النفطية.

تصنيف JEL: B22، B27، F41، F44.

Abstract:

This research aims to highlight the reality of economic diversification and the development of exports outside hydrocarbons in Algeria. The experiences of some leading countries in economic diversification were highlighted, which Algeria can benefit from to achieve its goals in developing and diversifying its exports outside fuel hydrocarbons. United Arab Emirates and Qatar become least affected by the crises of oil price fluctuations Under an effective economic diversification strategy.

Keywords: Economic Diversification, Exports Outside Hydrocarbons, Oil Exports.

Jel Classification Codes: B22, B27, F41, F44.

●المؤلف المرسل.: نوفل سمايلي

تمهيد:

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها أن اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة تلك الناجمة عن تقلبات أسعار البترول، الأمر الذي دفع تلك البلدان إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصاداتها حتى تتمكن من التحرر من التبعية للثروات النفطية والباطنية بصفة عامة.

والجزائر كغيرها من معظم الدول النفطية تبنت جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، خاصة في ظل تذبذبات أسعار البترول في الأسواق الدولية وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا وذلك من خلال السعي إلى تطوير القطاعات غير النفطية وخلق مصادر جديدة للدخل عن طريق تعزيز وتنمية الصادرات خارج المحروقات خاصة وأن الصادرات النفطية بلغت 97%من إجمالي الصادرات على عكس الدول النفطية الأخرى التي تمكنت من النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي، وعلى رأس هذه الدول الإمارات العربية المتحدة ،السعودية ،قطر وماليزيا ولقد تمكنت هذه الدول من خلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي.

1- الإشكالية: مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **هل تمكنت الجزائر من تحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية صادراتها خارج المحروقات؟ وماهي أهم التجارب الرائدة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية؟**

2- الفرضيات: من خلال اشكالية الدراسة يمكن ادراج الفرضيات التالية:

-استطاعت الجزائر تحقيق سياسة تنويع اقتصادي فعالة وبالتالي تمكنت من تحقيق تنوع في الإيرادات.

-عدم تمكن الجزائر من تنمية الصادرات خارج المحروقات حيث لازالت تعاني من التبعية النفطية وخطر تقلبات أسعار البترول، إذا فاقتصادها اقتصاد ريعي بحت.

-تواجه الجزائر العديد من المعيقات التي تساهم في تراجع الصادرات غير نفطية بالرغم من تمتعها بالعديد من الموارد التي كان بإمكانها استغلالها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

3- أهداف الدراسة: يمكن ادراج بعض الأهداف في النقاط التالية:

- تبرز أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الأزمات التي تشهدها أسعار البترول في الأسواق العالمية.

-ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التنويع الاقتصادي وذلك لتتمكن من خلق قاعدة إنتاجية متنوعة قصد التخلص تدريجيا من التبعية النفطية.

-التحسيس بالخطر الذي يحيط بالاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي وتحديد معيقات تنميته. وتنويع الصادرات غير نفطية.

4- منهج الدراسة: ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق لمفاهيم حول التنويع الاقتصادي وعلى المنهج التحليلي في محاولة منا لتقييم واقع التنويع الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الجزائر بالإضافة إلى دراسة تجربة كل من قطر والإمارات العربية المتحدة.

أولا: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

1. مفهوم التنويع الاقتصادي

هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر انتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (عطية السحاتي،2020ص28) .

يتضمن التنويع على المستوى الكلي للاقتصاد تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد سليم يتجه محو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، يمكن أن يتم بتنويع أسواق الصادرات أو بتنويع مصادر نشاطات الاقتصاد المحلي. (le Yin Zhang,2000,p6)

ويعرف أيضا على أنه استغلال وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة وخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع لتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فتنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي تقود إلى إنتاج الثورة وخلق فرص العمل والقضاء على الريع الاقتصادي وبالتالي تخفيف تعرض الاقتصاديات والمؤسسات لخطر الصدمات (دنيا خنشول،2020، ص203). ويقال أن الاقتصاد متنوع إذا كان هيكله الإنتاجي موزع في عدد كبير من الأنشطة المختلفة عن بعضها البعض حسب السلع والخدمات المنتجة(Berthélem y,j ;c2005,pp,591-616)).

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.(kapunda ;2003,p 15)، كما أنه تطوير القطاعات غير النفطية وتخفيض الاعتماد على النفط أي تنويع الصادرات والإيرادات الحكومية والقاعدة الاقتصادية، كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من انتاج وتوزيع السلع والخدمات واتساع الاقتصاد لخلق فرص الأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل واستقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية، ويحافظ على آفاق النمو للدول وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من (التنويع صباغ رفيقة،2020ص69) .

- **التنويع الأفقي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة: مثلا قطاع البترول .

-**التنويع الرأسي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

2. أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية

يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، خاصة تلك التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج الإجمالي، لأن عملية تنويع

القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى. فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص (للعما أسماء 2017، ص212). ويمكن إبراز أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية في النقاط التالية:

-بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعي.

-تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.

-تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئية اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

-إن التنويع الاقتصادي يقوي سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الإنتاجية الأخرى والدليل على ذلك أستراليا وكندا اللتان تمتلكان موارد وفي نفس الوقت تتمتعان باقتصاد قوي ذي إنتاجية عالية ناتج عن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الإنتاجية، وهكذا يجب البحث عن إيجاد سياسات فعالة تحقق التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية (بلعربي عبد القادر،2020،ص212).

3.أهداف التنويع الاقتصادي

الغرض من التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية هو التقليل من الاعتماد على البترول والغاز وعائدتهما في دفع عجلة التنمية للاقتصاد، واستحداث في المقابل بدائل وقطاعات اقتصادية أخرى تضمن تعدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنويع الاقتصادي كذلك، تخفيض دور القطاع العام في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص. وتتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي، بصفة عامة في ما يلي (مسعودي محمد،2018، ص228):

-الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية.

-إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.

-إيلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

-تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

-الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.

-العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية الشاملة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي .

-توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة (إسماعيل صاري،2019،ص398) .

4. أهم أسباب ودو افع التنويع الاقتصادي

وتتمثل باختصار فيما يلي (نوي نبيلة، ص181-182):

-تخفيف المخاطر : إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا .

-تحقيق النمو الاقتصادي و استخدامه : إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذجroner، حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات هي أيضا مهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي. في هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي .

-استنزاف الموارد الطبيعية: نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، الذي يعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض الموارد بأنواع أخرى من رأس المال وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد.

5. آليات تنويع الصادرات خارج المحروقات

إن تنويع الصادرات تعتمد على عدة آليات متبعة من طرف الدول في سبيل عدم الاعتماد على مصدر واحد للتصدير وتتمثل فيما يلي (العياطي جهيدة،2018، ص10):

-تنويع الصادرات في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي : اتبعت العديد من الدول سياسة الإصلاح الاقتصادي في سبيل إعادة النظر في تنظيم المؤسسات الاقتصادية خاصة ومن أهم السياسات الاقتصادية الإصلاحية المتبعة وأكثر ها شيوعا في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلة أو ارتدادات ناجمة عن التحول من نمط اقتصادي إلى آخر هي:

-سياسة الضبط : حيث تهدف إلى تحقيق التوازن العام من خلال الآليات المالية والنقدية والتجارية بحيث تعمل هذه السياسة على تخفيض التضخم وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة .

-سياسة إعادة هيكلة الصناعة : وهي سياسة تهدف إلى تكييف الصناعة مع الاتجاه العام للطلب العالمي.

-سياسة الإنعاش : وتهدف في الأساس إلى تحويل النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من شبه توقف في مجمل آلياته.

-تخفيض قيمة العملة ودوره في تنمية الصادرات.

ثانيا: و اقع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2019)

سيتم في هذا المحور تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على عنصرين أساسيين هما مدى مساهمة القطاع الغير نفطي في الناتج الداخلي الخام والتعرف على واقع الصادرات خارج المحروقات.

1.الناتج الداخلي الخام

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات الدول، وقد أدركت هذه الدول أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق

النفط، مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار، ومن بين هذه الدول الجزائر التي سعت لتنويع اقتصادها عن طريق انتهاج العديد من السياسات الاقتصادية ومن خلال الجدول التالي سوف نتمكن من معرفة مدى نجاحها في ذلك.

الجدول 1: الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (ملايير الدينارات)

البيان	الإجمالي	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	
2010	11991.6	4180	7063.5	1015.9	617.4	1257.4	2586.3	1587.1	747.7
نسبة النمو	23.3	34.9	15	9	7.5	14.9	10.1	32.6	4.5
2011	14526.2	5242.1	8429.5	1183.2	663.8	1333.3	2862.6	2386.6	854.6
نسبة النمو	21.1	25.4	19.3	16.5	9.8	6	10.7	50.4	14.3
2012	16208.7	5536.4	9501.6	1421.7	728.6	1491.2	3305.2	2648.1	1077.5
نسبة النمو	10.9	5.6	12.7	20.2	5	11.8	12	11.2	26.1
2013	16643.8	49680	10433.7	16440	765.4	1627.4	3849.6	2551.2	1242.2
نسبة النمو	2.7	-10.3	8.7	15.4	5.1	9.1	16.5	-3.7	15.3
2014	17228.6	4657.8	11328.7	17722	837.7	1794	4186.4	2738.4	1242.1
نسبة النمو	3.4	-6.2	8.4	8	9.3	10.2	8.9	6.4	-0.3
2015	16712.7	3025.6	13093.4	2140.3	919.4	1917.2	45553.1	2899.9	1353.7
نسبة النمو	-3	-32.7	7.9	9.2	9.8	6.9	8.8	5.9	9
2016	17514.6	3025.6	13093.4	2140.3	979.3	2072.9	4841.3	3059.6	1395.6
نسبة النمو	4.8	-3.5	7.1	10.6	6.5	8.1	6.3	5.5	3.1
2017	18876.2	3699.7	15176.6	2219.1	1040.8	2203.7	5163.5	302	1477.5
نسبة النمو	7.8	22.3	15.9	3.7	6.3	6.3	6.7	0.4	5.9
2018	20259	4547.8	14213.2	2427	1127.9	2346.5	5305.3	3006.5	1498
نسبة النمو	7.3	22.9	-6.3	9.4	8.4	6.5	2.7	-2.1	1.4
2019	20284.2	310.1	14807.1	2429.4	1198.5	2481.4	5577.6	3120.2	1567
نسبة لنمو	0.1	-14	4.2	0.1	6.3	5.7	5.1	3.8	4.6

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم49 ورقم33.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2010، 2011، 2012 على التوالي بنسب متفاوتة تتمثل فيما يلي20.3%،10.9%،21.1%ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2013و2014 حيث تمثلت نسب النمو فيما يلي 2.7%و3.5%على التوالي، إلا أننا نلاحظ انخفاض نسب النمو مقارنة بالسنوات الماضية وهذا راجع إلى انخفاض قيمة المحروقات لانخفاض أسعار البترول حيث شهدت نسب نمو تتمثل في (10.3%-) خلال سنة 2013 و (6.2%-) خلال سنة 2014وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول حيث وصلت سنة 2014إلى 53دولار للبرميل وهو أدنى مستوى حينها منذ أفريل 2009، ولقد استمر هذا الانخفاض ليصل إلى 30دولار للبرميل الواحد مما أثر سلبا على قيمة المحروقات حيث شهدت نموا يقدر 32.7%- مما أدى إلى انخفاض نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 3.1% نفس الشيء بالنسبة لسنة2016 حيث شهدت نسبة نمو المحروقات انخفاض يقدر ب3.5% إلا أن الناتج الداخلي الخام شهد نموا إيجابيا يقدر ب4.3% أما سنة 2017فلقد شهدت

استقرارا محققة بذلك نسبة نمو في الناتج الداخلي الخام تقدر ب 22.3 %، أما باقي القطاعات فلقد شهدت خلال الفترة (2010-2019) نموا إيجابيا بلغ أ قصاها 19.3% سنة 2011و15.9% خلال سنة 2017أما بالنسبة لسنة 2018 فلقد انخفضت بنسبة6.3% ولكن هذا لم يؤثر على الناتج الداخلي الخام حيث حقق نموا يقدر ب7.3% وهذا بسبب زيادة نمو المحروقات بنسبة تقدر ب22.9% وأخيرا، بالنسبة لسنة2019نلاحظ تراجع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام حيث بلغت0.1% وهذا بسبب انخفاض نسبة نمو المحروقات بنسبة14 % ومن خلال ما سبق نلاحظ مدى ارتباط نمو الناتج الداخلي الخام وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي بنمو المحروقات. كما نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الفلاحي والصناعي يساهم بنسب ضئيلة في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع الخدمي وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي يحقق النسبة الأكبر مما يدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وعلى ارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات مما يستلزم تبني خطة تنموية جديدة تثري القطاع الاقتصادي وتخرجه من التبعية النفطية.

2. و اقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجز ائر

يوجد ارتباط وثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: الصادرات الإجمالية للجز ائر خلال الفترة (2010-2020). الوحدة مليون دولار أمريكي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات النفطية	56143	71662	70571	63662	58362	33081	27917	33202	38897	30689.41	19524.56
النسبة	97.2	97.18	97.10	96.72	95.41	94.15	94	96.05	94.61	92.84	90.62
الصادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1367	2216	2365.52	2020.98
النسبة	2.8	2.90	2.82	3.28	4.59	5.85	6	3.95	5.39	7.16	9.38
الصادرات الإجمالية	57762	73802	72620	65823	61172	35138	29698	35132	41113	33054.93	21545.54

Source : Ministère des finance **;direction de Douanes,Statistiques du commerce** : **exterieur de l'Algérie2020**,Banque de l'Algérie ;Bulletin des statistique n°41

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات النفطية تهيمن على الصادرات الجزائرية بنسب وصلت إلى 97.18%سنة2011 فخلال الفترة (2010-2014) نرى أن إجمالي إيرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57762 مليون دولار سنة2010 و73802 مليون دولار سنة 2011، وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول حيث تجاوزت 100دولار للبرميل وهذا يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصاد ريعي محض . كما نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تشاهد تذبذب في قيمتها خلال الفترة (2015-2020) وهذا بسبب تذبذب أسعار البترول حيث انخفضت لتصل إلى27917مليون دولار

سنة 2016 وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول لتصل إلى 40دولار للبرميل أما اخفاض هذه الصادرات إلى 19524.56م.د سنة2020 فهو راجع أيضا إلى انخفاض أسعار البترول ولكن بسبب أزمة كوفيد-19. وفي ظل هذه التذبذبات قامت الحكومة بتبني نموذج للنمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنويع الإيرادات وتنمية الصادرات خارج المحروقات ومواجهة الأزمات النفطية، وهذا أدى إلى ارتفاع الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقدر بـ (1.31%) خلال الفترة (2015-2019). فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسب الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا بلغت أقصاها (9.38%) سنة 2020 وفي حقيقية الأمر إن ارتفاع نسبتها ليس بسبب ارتفاع قيمتها بل لانخفاض قيمة الصادرات البترولية حيث سجلت انخفاض يقدرب14.57% سنة2020 مقارنة بسنة 2019.

الجدول 3: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2015-2020)

الوحدة بالمليون دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	305	357	314	402	323	239	327	350	373	381.58	399.6
مواد خام	165	162	167	108	110	105	84	73	93	87.43	65.85
منتجات نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	845	1626	1780.47	1439
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0.25	0.31
التجهيزات الصناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	81.06	84.01
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	34.73	31.73
المجموع	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1367	2216	2365.52	2020.98

Source :Ministère des finance ;direction de Douanes,Statistiques du commerce exterieur de l'Algérie2020,Banque de l'Algérie ;Bulletin des statistique n°49 ,41 ,33 ,29.

.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها وتركيزها على المحروقات وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت م ن أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية لأن الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول غير المصدرة للنفط كبيرة لأن هذه الأخيرة تعمل على تنويع صادراتها، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات ليست متنوعة بدرجة كافية وهذا راجع لسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية الكلية. كما أنها تتكون من نفس التركيبة لعدة سنوات (2010-2020)، وتشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا في: المواد نصف المصنعة والتي تحتل الصدارة بنسبة وصلت إلى83.62% سنة2014 تليها 81.91 %سنة2015

وأدنى نسبة لها 61.81%سنة 2017 ثم تليها المواد الغذائية ومن ثم المواد الخام ومن ثم التجهيزات الصناعية ثم السلع الاستهلاكية وأخيرا التجهيزات الفلاحية. ومما سبق نجد أن القيم المسجلة دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود والمتمثل في تنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات حيث أنه خلال عشر سنوات لم تحقق أي تقدم ملحوظ.

3.معيقات تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

تعترض صادرات الجزائر خارج المحروقات عدة مشاكل مما أثر سلبا على قيمة الصادرات ومن هذه القيود:

1.3 المشاكل على المستوى الجزئي: وتتمثل فيما يلي (نوردين جوادي،2018، ص10):

-تطبيق عشوائي غير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.

-عدم الأخذ بأسلوب الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

-عدم توافر نظام معلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

-غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الشيء الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار.

-هياكل تنظيمية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج المؤسسة منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، مما أدى إلى ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية على مواجهة المؤسسات الاقتصادية.

2.3 المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي: وتتمثل فيما يلي (تيغرسي الهواري،2017، ص16):

-غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات ولتحقيق التنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الدولية.

-غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة الاستيراد بسبب الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

-سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات متطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف بالإضافة إلى غياب الإبداع والإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي.

-انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الدولية لمدة أطول.

- التكاليف الكبيرة التي يتطلبها التشخيص ودراسة الأسواق الخارجية (لقرع فايزة،2019، ص186).

-القيود الثقافية وهي القيود الناجمة عن التباين والاختلاف في أذواق المستهلكين والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي والأجنبي التي تؤثر على تدفق المعلومات وصنع القرار في المعاملات الدولية (جمال خنشور،2014، ص15).

-غياب قاعدة صناعية قوية فالقطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائق أمام تنويع وتنمية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية (العوادي حمزة، 2015، ص192).

3.3. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي: وتتمثل فيما يلي (شنيق رابح،2017، ص141):

- عدم وجود نظام عزيمي محفز ومدعم للمؤسسات التي تقوم بعمليه التصدير.
- غياب الفعالية والمؤسسات المسؤولة عن تنمية الصادرات.

-ضعف المؤسسات التحويلية في الجزائر وعدم قدرتها على تدعيم الصادرات الوطنية.

-التداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب الأرقام المقدمة مما صعب من عملية التقييم والوصول الى الأهداف المسطرة. (عبد الحميد بن شيخ، ص315).

4. أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

رغم الصعوبات التي تواجه الصادرات قطاع المحروقات إلا أن الدفع بها يبقى أمرا قابلا للتجسيد لما تتمتع به الجزائر من إمكانيات وفرص هائلة في باقي القطاعات الإنتاجية، مع وعي السلطات الجزائرية بأنها مطالبة بالبحث لترقية هذه الصادرات خاصة مع التوجه المتنامي نحو مبادئ التنمية المستدامة والطاقات المتجددة النظيفة ومن أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات نذكر ما يلي:

-الاستثمار في القطاعات المتجددة:

الطاقات المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية غير ناضبة المتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، وتتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة للطاقات المتجددة تؤهلها بأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة وتطوير مصادرها وهي: الطاقة الشمسية، الطاقة المائية وطاقة الرياح (إلياس حجاب، عز الدين بوحيل، ص69-65).

-دعم القطاع الفلاحي: تتمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة في القطاع الفلاحي خاصة كونها تعتبر بوابة القارة الأفريقية ومحور الدول المغاربية وكذلك قربها من سوق الأوروبية، فضلا عن امتلاكها أراضي خصبة شاسعة موارد مائية هائلة وكذا امكانيات بشرية ومالية مكنتها من تطوير هذا القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني (ضيف أحمد،2018، ص24).

-تطوير القطاع الصناعي الجزائري: نظرا لضعف مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني نقترح جملة من السبل الهادفة الى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر للمواد الأولية الى بلد منتج ومصدر للمواد المحولة، وبالتالي تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات وذلك من أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال توجيه العوائد النفطية وحقن فائض السيولة إلى قطاع الصناعة كبديل لقطاع المحروقات والذي من شانه خلق نمو ثابت ومستقر و ايجاد فرص عمل دائمة. وتتمثل هذه السبل باختصار فيما يلي (بربري محمد أمين،2018، ص128):

-إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها.

-تحسين مناخ الاستثمار الصناعي.

- الاستثمار في رأس المال البشري .

-التكنولوجيا كعنصر مهم لتطوير الصناعة.

- ضمان تنسيق الترابط بين السياسة الاقتصادية والصناعية.

-إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية.

-تنمية قطاع السياحة: إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر يجعلها أمام تحديات قيد النهوض بهذا القطاع وجعله موردا هام من موارد الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل انهيار أسعار المحروقات وسعي الجزائر للخروج تدريجيا من التبعية الاقتصادية لقطاع النفط وذلك لا يكون إلا بتنويع النشاط الاقتصادي وبناء اقتصاد حقيقي منتج وخالق للثروة، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي (بربري محمد أمين 2018ص،173-174):

-تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع السياحة.

-زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع السياحة

- تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع الجزائري.

-تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية للسياحة.

-تحسين الخدمات المرافقة للنشاط.

-إتباع سياسة ترويجية فعالة.

-استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية النقدية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج و فرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على أنه يساعد في عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة الى التصدير أو التي تحل محل الواردات، وبذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية. ومن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر زيادة وتطوير صادرات الدول النامية عبر منافذ الشركات المتعددة الجنسيات باتجاه البلدان الأجنبية، بالإضافة إلى التدفقات الحاصلة لرؤوس الأموال (فاطمة الزهراء، 2016،ص8).

-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتقليص العجز في الميزان المدفوعات، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات. وتواجه هذه المؤسسات في الجزائر مجموعة من الصعوبات التي يجب تجاوزها حتى تتمكن من الإستفادة منها وتتمثل فيما يلي: المشاكل الإدارية، مشكل التمويل، مشكل العقار، مشكل الجباية، مشكل المعدات وانخفاض مستوى التكنولوجي.

ثالثا: تجارب دولية ناجحة في التنويع الاقتصادي

تجربة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر تجارب ناجحة في التنويع الاقتصادي وتمتلك خصائص مشتركة مع الاقتصاد الجزائري أبرزها أنها دول منتجة للبترول.

1. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد اعتمد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في السابق بشكل كبير على الزراعة في الواحات، الصيد وتجارة التمور واللؤلؤ، لكن بعد اكتشاف النفط في الخمسينات حدث تغير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات (البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة)، حيث استثمرت الدولة بكثافة في الصناعات البترولية واستغلت عائداتها لبناء بنية تحتية اجتماعية اقتصادية لا تعتمد كثيرا على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل.

وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة اتباع سياسات اقتصادية فعالة أثبتت قدرتها على الحد من آثار المتغيرات الاقتصادية العميقة التي أرخت بظلالها على الاقتصاد العالمي عموما، وعلى الدول المنتجة والمصدرة للنفط على وجه الخصوص خلال السنوات القليلة الماضية. فعلى الرغم من بوادر الانتعاش الحذر في بعض الدول، مازال تباطؤ النمو يخيم على العديد من الاقتصاديات الرئيسية شرقا وغربا. وتساهم بعض التحديات السياسة والاقتصادية واستمرار تقلب أسعار النفط في التأثير على حركة التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية العالمية، وتقليص القدرة على التنبؤ واستشراق الآفاق المستقبلية للنمو الاقتصادي. وفي ظل هذا المشهد أثبت الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات مرونته وقدرته العالية على مواصلة النمو على الرغم من الضغوط والصعوبات الاقتصادية، وحافظ على مكانته المرموقة كأكبر اقتصاد عربي وأحد أهم الوجهات الإقليمية للتجارة والاستثمار وأنشطة الأعمال الاقتصادية.

فطبقا للإحصاءات والبيانات التي تم رصدها في عدد من القطاعات الاقتصادية، حقق الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة لاسيما في القطاعات غير نفطية نموا جيدا بالأسعار الثابتة والجارية، حيث شهدت سياسة التنويع الاقتصادي مزيدا من الرسوخ والتمكين في ظل المساعي المتواصلة لبناء اقتصاد ما بعد النفط.

لقد بذلت دولة الإمارات جهودا كبيرة خلال الفترة الماضية في تنويع مصادر دخلها ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، وليتضح ذلك من خلال تطور نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2018. فوفقا للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2018، استحوذت القطاعات غير النفطية المتنوعة على70 % من الناتج بينما بلغت نسبة القطاع غير النفطي30 % من الناتج الحقيقي، ومن بين القطاعات غير نفطية فقد استحوذ قطاع "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات" على النصيب الأكبر وبنسبة 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تليها كل من قطاعات" التشييد والبناء" و"الصناعات التحويلية" و"النقل والتخزين" وبنسب متساوية تقريبا بلغت 8.5% لكل منها (وزارة الاقتصاد الإمارتية، 2021، ص28).

كما حافظت الإمارات على صدارتها الإقليمية وتقدمها على الصعيد العلمي طبقا للتقارير الدولية في العديد المؤشرات. ومنها مؤشرات تطور البنية التحتية والإلكترونية وريادة الأعمال والابتكار وسهولة ممارسة الأعمال وتمكين التجارة والسياحة ونمو أنشطة استيراد وتصدير السلع والخدمات وإعادة التصدير وزيادة تدفقات

الاستثمار الأجنبي الواردة والصادرة. إضافة إلى ذلك، تستمر الجهود والاستثمارات الاستراتيجية لتنمية القطاعات الحيوية في اقتصاد الدولة مثل مشاريع البنية التحتية وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعة والنقل والطاقة المتجددة والسياحة والتعليم وغيرها.

فحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020، احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في صادرات الصناعة التحويلية إذ بلغت صادراتها حوالي 79.1مليار دولار أي ما يعادل 37.3 من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية العربية فلقد سجلت بذلك نموا ملحوظا في إعادة التصدير. كما أعلن هذا التقرير أن قيمة الصادرات العربية من الادوية والمستحضرات الصيدلانية لسنة 2018 بلغت حوالي 3مليار دولار وتصدرت الإمارات النسبة الأعلى لهذه الصادرات (صندوق النقد العربي، 2021، ص79-88).

ولقد أصدر تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يشمل 14دولة عربية من بين الدول 141 التي تم دراستها أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 25عالميا والاولى عربيا (تقرير التنافسية العالمية 2019).

وحسب تقرير وزارة الاقتصاد الإماراتية لسنة2019، فإنه في إطار سعي الدولة لتحقيق اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا والتطبيقات الذكية والصناعات التحويلية، فقد حققت الدولة تقدما ملحوظا خلال السنوات الخمس الماضية في نمو القطاعات المعرفية والرقمية والصناعية، حيث نما قطاع "المعلومات والاتصالات" بمعدل تراكمي بلغ 27.2%في الفترة (2018-2014)أي بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط 5.4% وكذلك نمى كل قطاعي "التعليم" و"الأنشطة المهنية والتقنية" بنسب تراكمية بلغت 28.2%و9.5%على التوالي في الفترة نفسها، أي بمعدلات نمو سنوية بلغت بالمتوسط5.6%و1.9% على التوالي(وزارة الاقتصاد الامارتية، 2021، ص28).

وحسب البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، فإن دولة الإمارات احتلت المركز الاول عالميا في معيار الجهود التسويقية والترويجية السياحية التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن القطاع السياحي الإماراتي إلى جانب العديد من المزايا التنافسية الأخرى في مجالات الانفتاح الاستثماري وأنظمة منح التأشيرات والاستدامة البيئية. وجاءت في المركز الثالث عالميا في مؤشر الأمن والأمان، واحتلت المرتبة الثانية عالميا في معيار البنية التحتية للنقل الجوي حيث أن قطاع النقل الجوي يساهم في الاقتصاد الكلي للإمارات ب35 مليار دولار و يوفر 500ألف فرصة عمل(البوابة الرسمية للإمارات العربيةالمتحدة، 2021).

ويجدر بنا الإشارة أنه على مستوى صعود الأمم والاقتصاد المعرفي فازت دبي بأكسبو 2020الذي أجل إلى سنة2021 بسبب الكوفيد19 متخطية بذلك دول عظمى وهذا الاختيار يعكس ما تحظى به دولة الإمارات من مكانة عالمية واحترام العالم.

2. تجربة دولة قطر

مرت ثلاث سنوات منذ بدء الحصار على دولة قطر في يونيو2017، أثبت الاقتصاد الوطني من خلالها مرونته وقدرته على تجاوز تحديات الحصار في فترة زمنية قصيرة. وبفضل اتباع سياسات اقتصادية فاعلة تم التغلب على الآثار السلبية لعدد من المتغيرات الدولية، والتي من أهمها: تقلب أسعار النفط والغاز العالمية، تداعيات

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وما نتج عنها من تباطؤ في نمو اقتصادات الدول الصناعية الكبرى، التي أدت إلى تباطؤ الطلب على المنتجات الهيدروكربونية في تلك البلدان التي لها علاقة تجارية مع دولة قطر. كما أن الاقتصاد الوطني تأقلم مع التغيرات الهيكلية في بنيته الإنتاجية، كانخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد لصالح زيادة مساهمة قطاع الخدمات، واستقرار إنتاجية قطاع النفط والغاز والصناعة التحويلية. ولقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة1.5%في عام 2018، واستقر معدل نموه بنحو سالب 0.2%في عام2019، بسبب تراجع إنتاجية قطاع الهيدروكربونات بحوالي سالب1.8%، والتي فاقت ما تم تحقيقه من نمو إيجابي في القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة1.3% (جهاز التخطيط والإحصاء القطري ص3).

فبالرغم من تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة والأزمة التي أصابت أغلب الدول النفطية لم تتأثر قطر بذلك حيث واصل اقتصادها نموه وتقدمه على المستوى العربي والعالمي، فقد حلت دولة قطر في المركز الثاني عالميا من بين أكثر الاقتصاديات نموا في العالم لسنة 2015 بمعدل نمو بلغ 7,1٪ حسب تصنيف لشبكة CNN الأمريكية وتقرير صندوق النقد الدولي لشهر أفريل 2015 ذلك أن دولة قطر يغلب فيها تصدير الغاز الطبيعي على النفط.

كما يعتبر اقتصاد دولة قطر من بين أكثر اقتصادات الدول تنافسية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة عشر عالميا والثانية عربيا بعد الامارات العربية المتحدة حسب تقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بسويسرا، والذي ضم 61 دولة في العالم معظمها من الدول المتقدمة.

وبعد نجاح استراتيجية دولة قطر في تطوير موارد الغاز الطبيعي، توجهت إلى تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي تتضمن تنفيذ برنامج واسع النطاق في الاستثمارات العامة لتعزيز التنويع الاقتصادي والاستعداد لكأس العالم لكرة القدم في سنه 2022 ويشتمل هذا البرنامج على استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية الرئيسية، والصناعات التحويلية وتطوير الخدمات المالية والحكومية كالنقل والسياحة، وذلك لمساهمة القطاعات الغير نفطية في النمو الاقتصادي لدولة.

وقد حققت دولة قطر عدة تطورات إيجابية كنتيجة لسياسة التنوع الاقتصادي المنتجة من طرف الحكومة القطرية وظهرت في كل المجالات وخاصة في الجانب الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، ومن أهم هذه النتائج الإيجابية نذكر ما يلي (شراد غزلان، ص5-6):

-النمو السريع للاقتصاد القطري نتيجة تطوير قوة عاملة فنية مؤهلة.

-اتجاه الدولة الى الاعتماد على الخبرات العالية وتطوير الكفاءات حسب ما تتضمنه رؤية قطر 2030.

-تصنيف دولة قطر من بين أكثر الدول ثراء في العالم من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث وصل في سنة 2013 إلى أكثر من 396.000 ريال قطري أي ما يعادل 102 ألف دولار.

-تحسن مستوى المعيشة من خلال ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطر.

وما زالت دولة قطر تواصل سياستها في تنويع اقتصادها والتخلي تدريجيا على الاعتماد على قطاع المحروقات، وهو ما يبرر وضع الحكومة القطرية لخطه طويلة الأمد للاقتصاد القطري تمتد الى غاية 2030 والمسماة برؤية قطر 2030 تهدف من خلالها الى جعل دولة قطر في مصاف الدول المتقدمة، وضمان العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل.

الخلاصة:

يحتل التنويع الاقتصادي مكانة هامة في البلدان التي تعتمد على مصدر واحد في تمويل وتسيير حياتها الاقتصادية وتعد الجزائر من بين هذه الدول فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وإن مشكل تنويع الصادرات الجزائرية أصبح يشكل جدل كبير ونقاشا واسع في كل فترة يصاب بها الاقتصاد الجزائري بأزمة شح مصادر التمويل في ظل انخفاض أسعار النفط التي تلازمه كل مرة . وتجربة كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر في التنويع الاقتصادي لها أهمية كبيرة يمكن للجزائر الإستفادة منها في تحقيق مرادها وتنويع اقتصادها خاصة أنها دول منتجة للنفط ونجحت في تطوير اقتصادها خارج المحروقات .

النتائج:

ومن أهم نتائج لهذه الدراسة ما يلي:

-على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلا أنها باءت بالفشل حيث أننا وجدنا أن القطاع الفلاحي والصناعي يساهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الخدمي وقطاع الأشغال العمومية اللذان يحققان النسبة الأكبر مما يدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وعلى ارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات مما يستلزم تبني خطة تنموية جديدة تثري القطاع الاقتصادي وتخرجه من التبعية النفطية وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.

-لم تتمكن الجزائر من تنمية صادراتها خارج المحروقات حيث تمثل نسب ضئيلة مقارنة بالصادرات النفطية التي بلغت قيمتها 97٪ سنة 2011 كما أن عملية التصدير في الجزائر تواجه العديد من المعيقات التي يجب إيجاد حلول لها وتجاوزها وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية والثالثة.

-أصبحت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر من أقل الدول تأثرا بأزمات تقلبات الأسعار البترولية وذلك راجع إلى استثمار العوائد النفطية في بناء اقتصاد متوازن وقادر على النمو دون استنزاف الموارد وبالتالي راجع الى نجاحها في تحقيق سياسة التنوع الاقتصادي.

-يشكل الإبداع والابتكار أحد المحاور المهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يمكن ادراج أهم التوصيات في ما يلي:

-إعادة النظر في استراتيجية القطاع الفلاحي والصناعي حيث لا يمكن تحقيق تنويع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي والصناعي سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو تنمية الصادرات .

-العمل على تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الشباب ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتباره أسلوب لغة الثروة .

-انتهاج سياسة مدروسة في مجال ترقية مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين المحليين والأجانب في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات

-ضرورة اعتماد الدول النفطية وأولها الجزائر على تجارب الدول الرائدة في التنويع الاقتصادي وامتلاك رؤية استثمارات لا تتوقف عند حدود معينة من النجاح.

-وجوب وعي الدول النفطية وعلى رأسها الجزائر بخطورة الاعتماد على النفط الذي سيختفي في يوم ما ومن ثم يصبح تنويع مصادر الدخل ضرورة حتمية لمستقبل الأجيال القادمة، وهو ما تنبهت له معظم ادول العالم مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر.

-وجوب إدراك الدول النفطية وأولها الجزائر، أهمية تعديل خططها التي لم تكلل بالنجاح وإدراك الأخطاء التي وقعت فيها قصد الاستفادة منها.

الاحالات والمراجع:

- عطية السحاتي، **التنوع الاقتصادي ودوره في دعم التنوع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الليبي**، (الناشر بالمكتبة الالكترونية النور، 2020)، ص28.

-دنيا خشول، **التنويع الإقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق**، مجلة الدراسات اقتصادية، المجلد 7 العدد 1، جوان 2020، ص203.

- صباغ رفيقة، **التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول**، مجلة الأوراق الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020، ص69.

-للعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2017/ 2018، ص15.

-بلعربي عبد القادر، **التنويع الاقتصادي في الجزائر الاستراتيجية البديلة لقطاع النفط**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد4، عدد01، ص212.

- مسعودي محمد، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد02، العدد 07، 2018، ص228.

-اسماعيل صاري، بوضياف مختار، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص398.

- نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -العدد الاقتصادي 35(1)، ص32.

-العياطي جهيدة، بن عزة محمد، إشكالية **تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي** - مجلة الهقار للدراسات الاقتصادي العدد 02، جوان 2018، ص 10.

-نوردين جوادي، مميش سلمى، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر: دراسة تحليلية (2015-2007)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر2018، ص ص 169-170.

-تيغرسي الهواري، حاج يوسف سارة، **دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم التجارية، العدد 02، 2017، ص16.

-لقرع فايزة، طيبة عبد العزيز، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، 2019، ص186.

-جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 04، دون سنة نشر، ص ص 23-28.

-العوادي حمزة، **تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بين العوائق والآفاق المستقبلية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2015، ص192.

-شنيق رابح، بن علية عبد القادر، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، مجلة التنوير العدد الثاني، جوان 2017، ص141.

-عبد الحميد بن الشيخ، **تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لاختراق الأسواق الدولية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34 (01)، ص315.

-الياس حجاب عز الدين بوحيل، **البدائل المستعملة لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية**، افاق الدراسات الاقتصادية العدد 02، ص ص65-69.
-ضيف احمد، عزوز احمد، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. المجلد العدد 19، 2018، ص 24.
-سعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **الصناعة خيار استراتيجي لتنويع واخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد رقم 6 العدد 11، ص 240.
-بربري محمد امين، احمد ضيف، موازين عبد المجيد، **السياحة رهان الجزائر لتنويع الاقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات**، مجلة التنمية والاستشراق للبحوث والدراسات، المجلد 3 العدد 04، جوان2018، ص ص173-174.
- طوير أمال، مختاري عبد الجبار، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص128.
-فاطمة الزهراء، **مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني واقع تحديات وآفاق**، اليوم الدراسي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية.، يوم 25أفريل2016.جامعة أكلي محند أولحاج، ص8.
-لبوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة
يوم02/03/2021 https: //u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy
-وزارة الاقتصاد الإماراتية، **التقرير الاقتصادي السنوي2019**، مرجع سابق، ص26.
-صندوق النقد العربي 2020: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020**، ص ص 79-88.
-تقرير التنافسية العالمية لعام 2019
-وزارة الاقتصاد الإماراتية، **التقرير الاقتصادي السنوي 2019**، الإصدار السابع والعشرين، ص28.
يوم02/03/2021 https: //u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy
-تفرير الآفاق الاقتصادية بدولة قطر2020-2022، العددرقم12، جهاز التخطيط والإحصاء القطري، ص3.
- شراد غزلان، جابي أمينة هناء، محمد الساسي بالنور، **مداخلة بعنوان: سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني**، ص ص 5-6.
-Berthélemy,j,c. **Commerce International et Diversification économique**, revue d'économie politique, ,2005115(5),pp.591-611.
Le Yin Zhang,U.(2000).workshop on Economic Diversification.Tehran, Islamik republic-of iran :United Nations, pp 29-33.
Kapunda,S .M(2003).Diversification and poverty eradication in bostwana. Journal of african studies,17(02), p51..